

يدخله العكس بانواع الثلاثة وهي العكس المستوي  
وعكس النقيض المرافق وعكس النقيض المخالف  
اما الاول فضابطه في المحلية هو جعل ما يقينون عنه  
بالموضوع معنوياً عنه بالمحمول وما يقينون عنه بالمحمول معنوياً  
عنه بالموضوع مع بقائه الصدق واليقين مع استحبابه  
والام الا في الموجبة الكلية فتعكس موجبة جزئية نحو  
كل انسان حيوان عكسها بعض الحيوان انسان وانما  
قلنا ما يقينون عنه دون جعل الموضوع محمولا والمحمول  
موضوعا لانه ليسا غرضي لما ورد عليه من ان المقصود  
من الموضوع ذاته اي افراده ومن المحمول مفهوم ففند  
صيرورة الموضوع محمولا ينقلب الامر لان المقصود  
به المضمون بعد ان كان المقصد به الافراد فام تصدق  
عين المحمول موضوعا ولا الموضوع محمولا وانما عبر  
عما كان محمولا بعبارة الموضوع وعند ما كان موضوعا  
بعبارة المحمول وينطبق هذا الضابط على ما نحن  
فيه كان يقال في عكس الواحد نصف الاثنين  
عند قصد الاستفراء اي بعبارة المحمول كل واحد  
نصف الاثنين بعض ما صدق عليه نصف الاثنين  
واحد وعند قصد العهد الجارح والجزء ببعض  
ما صدق عليه نصف الاثنين هذا الواحد ايضاً  
لان الشخصية في قوة الكلية ولهذا اعتبرها كبرى  
في الشكل الاول كان يقال هذا زيد وزيد انسان فهذا  
انسان وعند قصد الجزئية بعض ما صدق عليه

نصف

نصف الاثنين واحداً لان عكس الموجبة الجزئية  
موجبة جزئية لا كلية لتختلفها في بعض المواد نحو  
بعض الانسان حيوان فلو عكس كلية لتقبل كل  
حيوان انسان وهو كاذب والاصل صادق واذا  
صدق الاصل وهو اللزوم صدق العكس وهو  
لازم ضرورية وعند جعلها مبهمة بعض ما صدق  
عليه نصف الاثنين واحداً لان المهملة في قوة الجزئية  
والموجبة الجزئية تنعكس جزئية كما مر واما الثاني  
فضابطه جعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع  
محمولاً كان يقال في عكسه كل انسان حيوان بهذا  
الطريق كل لا حيوان لا انسان فجعل نقيضه  
الاعم وهو الحيوان موضوعاً بعد ان كان نفسه  
محمولاً ونقيض الاخص وهو انسان محمولا بعد  
ان كان نفسه موضوعاً لان نقيض الاخص اعم  
من نقيض الاعم وحمل الاسم على الاخص صحيح  
بخلاف عكسه وينطبق هذا الضابط على ما نحن  
فيه كان يقال كل ما كان ليس نصف الاثنين ليس  
واحداً فصار نقيض المحمول موضوعاً ونقيض  
الموضوع محمولا كما ترى والنقيضات متساويات  
لان كل ما ليس نصف الاثنين ليس واحداً

الملازم